

دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية

دراسة ميدانية

د. عبد المجيد عبد الرحيم علي العجب

د. عبد المجيد عبد الرحيم علي العجب، أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

أ. مدين محمود اسماعيل ملحم

أ. مدين محمود اسماعيل ملحم، محاضر، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

هذا البحث تم دعمه من خلال برنامج دعم البحوث بعمادة البحث العلمي - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية بالرقم (٢٦٤).

المستخلص

هدف البحث إلى تحديد دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية. ولتحقيق هدف البحث تم صياغة ثلاثة فروض. تم جمع البيانات بتوزيع استبانة للأكاديميين في أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية. تم تحليل البيانات، واختبار الفروض باستخدام اختبار T-Test ببرنامج SPSS. أظهرت النتائج أن للمحاسبة القضائية دور في تعزيز الإفصاح والشفافية، وكشف الغش والاحتيال المالي، وتدعيم نظام الرقابة الداخلية. وأوصى البحث بضرورة زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لدورها في تعزيز الثقة في القوائم المالية. يمثل هذا البحث إضافة إلى الكتابات الموجودة عن المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الاحتيال المالي، الغش، القوائم المالية، تعزيز الثقة.

Abstract

This Research determine the Role of Forensic Accounting in enhancing confidence in the financial statements. Three hypotheses were formulated in line with the objectives of the Research. Data collected from sample from academics in accounting departments ins Saudi University. Data were analyzed, and the Three hypotheses formulated were tested using t-test statistical techniques with aid of SPSS version 20.0. The results showed that Forensic Accounting has a role in promoting disclosure and transparency, and detecting fraud and financial fraud, and to strengthen the internal control system. The Research recommended attention to accounting for its important role in enhancing confidence in the financial statements. This Research adds to existing body of literature on Forensic Accounting.

Keywords:Forensic Accounting, Fraud, Financial Fraud, Financial Statements, Enhancing Confidence.

المحور الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

أولاً: الإطار العام:

مقدمة:

شهد العالم العديد من الانهيارات والفضائح المالية وزيادة نسب الجرائم المالية، وعمليات الغش والتلاعب المالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الشك حول وجود تضليل في القوائم المالية، وبالتالي زيادة عدم الثقة في القوائم المالية، مما جعل الباحث يسلط الضوء على دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

بدأ الاهتمام بموضوع المحاسبة القضائية يزداد في المملكة السعودية؛ حيث نظمت جامعة الأمير سلطان بالتعاون مع الجمعية السعودية للمحاسبة وإرنست وينغ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣٠م حول المحاسبة القضائية وكشف الاحتيال. وكذلك نظمت كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٢م لقاءً أكاديمياً بعنوان: دور المحاسبة في خدمة القضاء.

مشكلة البحث: اهتمت أدبيات المحاسبة بدراسة المحاسبة القضائية من حيث مفهومها، الحاجة إليها، ودورها في كشف الغش والاحتيال المالي. واجريت العديد من الدراسات في هذا الشأن وبدأ موضوع المحاسبة ينال حظه في المملكة العربية السعودية؛ حيث عقدت ندوات تناولت هذا الموضوع. وفي ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- هل يوجد أثر للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية؟

٢- هل يوجد أثر للمحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي؟

٣- هل يوجد أثر للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية؟

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله والذي اكتسب مكانة بارزة في السنوات الأخيرة، وبالتالي يمكن إضافة هذا البحث للمكتبات العلمية للاستفادة منه في إجراء البحوث المتعلقة بالموضوع، والاستفادة من نتائجه في إمكانية زيادة وتعزيز الثقة لأصحاب المصلحة في القوائم المالية.

أهداف البحث: الهدف الرئيسي لهذا البحث تحديد دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية، وبجانب هذا الهدف سيتم بحث النقاط التالية:

- تحديد إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية.

- تحديد إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي.

الحد من الغش والاحتيال المالي تدعيم نظام الرقابة الداخلية.

- استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

فروض البحث: وفقاً لما توصلت إليه الدراسات السابقة، والإطار النظري يعتمد البحث على الفروض التالية:

١- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية.

٢- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي.

٣- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية تدعيم نظام الرقابة الداخلية.

منهجية البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، التاريخي، والاستقرائي لملائمتها لأهداف البحث.

تنظيم البحث: تحقيقاً لأهداف البحث فقد قُسم البحث إلى ثلاثة محاور، المبحث الأول الإطار العام للبحث والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري للبحث والثالث الدراسة التطبيقية، المحور الثالث النتائج والتوصيات، والمراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (سامي ٢٠٠٢م):

هفت الدراسة إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والغش المالي، وبيان المهارات المطلوبة للمحاسب القضائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسب القضائي يجب أن يتمتع بالحياد والاستقلال، والإلمام الجيد بمعايير المحاسبة والمراجعة، والتشريعات الضريبية، وقواعد وأسس فض المنازعات القانونية، والقدرة على البحث والتحليل، والجد والمثابرة.

دراسة (السيسي ٢٠١٦م):

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم واهداف المحاسبة القضائية، والاختلاف بينها وبين المراجعة الخارجية، وبيان أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية، ومدى تطبيقها في البيئة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى انه لا بد للمحاسب القضائي ان يكون لديه خلفية كبرى في المحاسبة، ومعرفة تامة بالمراجعة والرقابة الداخلية، ومعرفة بأساليب وطرق الغش ارتكاب الغش وكشفه، وإدارة المخاطر، والقدرة على تحليل وتقييم الدعاوى القانونية، وإجراء التحريات، والمحافظة على تنمية مهاراته بالتعليم المستمر.

دراسة (الجيلي ٢٠١٢م):

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء بصورة أساسية على مجالات تطبيق المحاسبة في العراق. و قد توصلت الدراسة إلى أن لم يظهر حتى الآن ملامح المحاسبة القضائية، وهناك بعض الملامح التي تشير إلى بعض مجالات المحاسبة القضائية منها: الخبراء القضائيون، استشارة نقابة المحاسبين والمدققين، التحاسب الضريبي وإبداء الرأي في المنازعات الضريبية لدى لجان الاعتراضات.

دراسة (الجيلي ٢٠١٢م):

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي يلعبه المحاسبين بشكل عام والمحاسبين القضائيين بشكل خاص من خلال مسؤولية السعي باجتهد واحترافية إلى التعرف على الأنشطة المتعلقة بجريمة غسيل الأموال. وقد توصلت الدراسة إلى ان هنالك دور مهم للمحاسبين القضائيين في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال امتلاك مهارات التحقيق التي يتم استخدامها في الأجهزة الأمنية، وذلك باستخدام مهارات التقصي، والتحقيق، ومهارات الخبرة المحاسبية، واعداد الخطط اللازمة لمراقبة ورصد الحركات المالية التي تكون موضع شكك واعداد التقارير التفصيلية عنها وتقديمها للجهات المعنية.

دراسة (أحمد ٢٠١٣م):

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي. وقد توصلت الدراسة إلى هنالك دور المحاسبة في الحد من عمليات الفساد المالي من خلال؛ التحري عن الغش والتلاعب القوائم المالية وتقديم الأدلة المناسبة عن ذلك، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف حتى لا تستخدم في الغش والتلاعب.

دراسة (السعد ٢٠١٣م):

هدفت الدراسة إلى دراسة المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية من ناحية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تلبية حاجة القضاء إلى خبراء ماليين يدلون بأرائهم حول المنازعات المالية. وأن هنالك اختلافاً

كبيراً بين المحاسبة القضائية والمراجعة. وأن ممارسة المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية تنحصر في تمثيل العملاء أمام اللجان القضائية المتخصصة، إضافة إلى تمثيلهم في بعض القضايا المالية أمام المحاكم. وأن هنالك صعوبات تواجه تعليم وممارسة المحاسبة القضائية في المستقبل.

دراسة (الخالدي والجبوري ٢٠١٣م):

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية من حيث؛ نشأتها، وتطورها، وأهدافها، والخدمات التي توفرها، بالإضافة إلى التعريف بمفهوم الاحتيال المالي، ودور المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي. وقد توصلت الدراسة إلى تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية، وهنالك دور للمحاسبة القضائية في كشف عمليات الاحتيال المالي باستخدام تقنيات متنوعة.

دراسة (قنديل ٢٠١٤م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين لمهارات الأخلاقيات المهنية، والقيادة والعمل ضمن الفريق، والتعليم والتدريب المستمر، والخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون، وسرعة البديهة وذلك لممارسة المحاسبة القضائية. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية توفر عناصر الأخلاقيات المهنية، ومهارة القيادة والعمل كفريق، والخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لممارسة مهنة المحاسبة القضائية.

دراسة (قمير ٢٠١٤م):

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى حاجة مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة إلى مهارات المحاسبة الجنائية أثناء أدائهم لمهامهم. وقد توصلت الدراسة إلى وجود حاجة كبيرة لمهارات المحاسبة الجنائية.

دراسة (قمير ٢٠١٤م):

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية. وقد توصلت الدراسة إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي.

دراسة (برغل ٢٠١٥م):

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الجنائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الاحتيال والغش التي تمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أن حوكمة الشركات تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية كأداة للحد من الفساد المالي والإداري. وأن هنالك علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

دراسة (حسن، وعبد الرحمن ٢٠١٥م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تعريف وأهداف ومجالات المحاسبة القضائية، ومعرفة مساهمة عمليات التحري والتقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة بالسودان. وقد توصلت الدراسة إلى أن عمليات التحري والتقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي تحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

دراسة (شعبان ٢٠١٥م):

هدفت الدراسة إلى توضيح مهنة المحاسبة القضائية إضافة إلى معرفة أهم التقنيات والأساليب المستخدمة فيها، بالإضافة للوقوف على المقومات الرئيسية اللازمة لدخول مهنة المحاسبة

القضائية حيز التنفيذ. وقد توصلت الدراسة إلى وجود طلب على مهنة المحاسبة القضائي في قطاع غزة، وتوافر العلمي والعملي لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك. وهناك فجوة بين المتوقع من فئة المحاسبين وما يتم تحقيقه على أرض الواقع نتيجة لثقافة مقاومة التغيير لدى البعض وسوق العمل.

دراسة (مسعود ٢٠١٥م):

هدفت الدراسة إلى معرفة هل يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة توفر في الخبير الحسابي الليبي الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي. وقد توصلت الدراسة إلى إدراك الخبير الحسابي الليبي ضرورة توفر الخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي، والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي، واتقان استخدام الأدوات البرمجية.

دراسة (زعاير وآخرين ٢٠١٦م):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع الدولي والمحلي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى ظهور عوامل ساعدت على اللجوء إلى خدمات المحاسبة القضائية ظهور حالات الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي في الشركات، وتشعب العمليات المالية بين الشركات، ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

دراسة (الكبيسي ٢٠١٦م):

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية من حيث أهميتها، ومدى توفر بياناتها، وأهلية من يمارسها، بمستويات ٨٥% و ٨٠% و ٨٠% على التوالي من وجهة نظر القضاء، ومن وجهة نظر المحاسبين القضائيين كانت بمستويات ٧٤% و ٧٠% و ٨١%

على التوالي. وان هنالك اختلاف واضح بين وجهات نظر القضاء والمحاسبين القضائيين بخدماتها وتطبيقاتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (koh, et al 2009)

هدفت الدراسة إلى بحث الاتجاه العام لقبول وفهم دور المحاسبة القضائية في كشف الغش في ماليزيا، توضيح أهمية الكشف عن الغش لتقوية مراكز الشركات ولتكون قادرة على المنافسة. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية أنشطة المحاسبة القضائية لجميع الشركات، وأن أنشطة المحاسبة القضائية كالتحقيق ودعم الدعاوي تدعم أداء الشركات، وهذا يشجع جميع الشركات وضع أدوات المحاسبة القضائية لتعزيز الشفافية والمصادقية والمساءلة.

دراسة (Owojori&Asaolu, 2009)

هدفت الدراسة إلى تناول مفهوم، والحاجة للمحاسبة القضائية ودورها في حل المشاكل الحرجة التي تواجه الشركات في نيجيريا. وقد توصلت الدراسة إلى ازدياد الحاجة للمحاسبة القضائية لإيجاد أساليب أفضل لحل المشاكل الصعبة التي تواجه الشركات. وقد اوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات التدقيق لمواجهة مشاكل الشركات، وأن يكون للمحاسب القضائي دوراً كبيراً في حل المشاكل الصعبة التي تواجه الشركات.

دراسة (Okoye&Akamobi, 2009)

هدفت الدراسة إلى دور الحاجة للمحاسبة القضائية في التحري عن عمليات الغش ودعم عمليات التقاضي عنها، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها زيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تساعد التحري عن عمليات الغش ودعم عمليات التقاضي بعدة طرق منها: المساعدة في حماية الأصول بالدعاوى المدنية أو الجائية، المساعدة في الحصول على المستندات الرئيسية التي يمكن استخدامها كدليل لحدوث الغش والاحتيال، تقديم النصح والمشورة للمحامين أثناء المحاكمة في القضايا المالية.

دراسة (Hao, 2010)

هدفت الدراسة إلى ضرورة تطوير المحاسبة القضائية في الصين مع ازدياد الطلب على خدماتها بسبب القصور في المراجعة التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود مؤسسات تُعنى بتقديم خدمات المحاسبة القضائية بشكل كفؤ وفعال. وقد اوصت الدراسة بضرورة تطوير المحاسبة القضائية لتقوم بدورها على الوجه الأكمل.

دراسة (Muehlmann, et al, 2012)

هدفت الدراسة إلى اخذ نظرة شاملة لاستخدام المحاسبة القضائية في التقاضي عن الدعاوى الضريبية بالاستناد ما كتبه القضاء عن وجهات نظر الخبراء في محاكمهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فرصة للمحاسبين القضائيين للعمل في مجال التقاضي عن دعاوى الضرائب، وان دافعي الضرائب يستعينون بخدمات المحاسبين القضائيين لمساعدتهم في شرح قضاياهم.

دراسة (Wadhwa&Pal 2012)

هدفت الدراسة إلى تحديد التقنيات المختلفة للمحاسبة القضائية التي يمكن استخدامها لكشف عمليات الاحتيال المالي في الهند. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية في الهند ظهرت مؤخراً نتيجة ظهر عمليات الاحتيال المالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات للمحاسبة القضائية مع توفير التدريب اللازم لمنسوبيها.

دراسة (Bhasin, 2013)

هدفت الدراسة إلى تحديد المهارات المطلوب توافرها في المحاسبين القضائيين في الهند، وتحديد ما إذا كانت هذه المهارات تختلف عن المهارات المطلوبة في الدول المتقدمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مهارات التفكير الانتقادي، والمعرفة القانونية، والتحليل، التواصل، رباطة الجأش هي المهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين.

دراسة (Modugu&Anyaduba, 2013):

هدفت الدراسة إلى بحث المحاسبة القضائية والاحتيال المالي في نيجيريا، وقد توصلت الدراسة إلى فعالية المحاسبة القضائية في مراقبة الاحتيال في التقارير المالية، وجودة الرقابة الداخلية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية من قبل الجهات التعليمية والتشريعية والمهنية.

دراسة (Okoye&Gbegi 2013)

هدفت الدراسة إلى دراسة المحاسبة القضائية كأداة لمنع وكشف الغش في القطاع العام في ولاية كوجي- نيجيريا. وقد توصلت الدراسة إلى المحاسبة القضائية يؤدي بشكل أفضل إلى منع وكشف حالات الغش في مؤسسات القطاع العام في ولاية كوجي- نيجيريا. وقد أوصت الدراسة بإحلال المحاسب القضائي بدلاً عن المراجع الخارجي في القطاع العام في ولاية كوجي - نيجيريا، والاهتمام بالتدريب المستمر للمحاسب القضائي، مع الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة.

دراسة (Ezeji for, et al 2016)

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة القضائية في مكافحة الاحتيال في القطاع المصرفي النيجيري، . وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تعتبر أداة فعالة لمكافحة الجرائم المالية في النظام المصرفي، ومهمة في ضمان تطبيق حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة بالاستعانة بخدمات المحاسبين القضائيين للحد من مستوى الأنشطة الاحتيالية في القطاع المصرفي، ومن أجل تطبيق حوكمة الشركات.

دراسة (Enofe, et al 2016)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين كشف الغش والمحاسبة القضائية من خلال بيان الطريقة التي تستخدمها المحاسبة القضائية في كشف الغش، والتأكد من ما إذا كانت المحاسبة القضائية قادرة على كبح الأنشطة الاحتيالية. وقد توصلت الدراسة إلى المحاسبة القضائية تزود الشركات بالأدوات التي تحد من مستوى الأنشطة الاحتيالية ولكنها لا تكبحها.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه وعلى حسب علم الباحث الأول في المملكة العربية السعودية الذي يبحث في دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

المحور الثاني

الإطار النظري والدراسة الميدانية

الإطار النظري:

أولاً: المحاسبة القضائية:

مفهوم المحاسبة القضائية: تعددت مفاهيم المحاسبة القضائية؛ فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها عبارة عن تطبيق لمهارات خاصة في مجال المحاسبة، التدقيق، التمويل، الأساليب الكمية، القانون، والبحث. وتتطلب مهارات التحقيق لجمع وتحليل وتقييم الأدلة المالية، فضلاً على القدرة على تفسير وتوصيل النتائج. وتدعم المحاسبة القضائية التحقيق والتفاضي وتسوية المنازعات، وبالتالي فهي تقاطع بين المحاسبة، التحقيق، والقانون (Houck, et al., 2006).

وعرفها (Rezaee, et al., 2004) بأنها عملية جمع وتحليل البيانات لدعم حل الخلافات، وفحص الغش. ويقول (Gray, 2008) أن المحاسبة القضائية تعمل على تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية لحل المشكلات القانونية.

ويقول (Kskin, & Ozturk, 2013) أن المحاسبة القضائية تساعد على حل القضايا المعروضة على المحاكم عن طريق تحليل الوثائق من أجل تحديد المعاملات التي تنطوي على احتيال، ومراجعة كافة البيانات المالية وغير المالية.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن المحاسبة القضائية هي استخدام المعرفة المحاسبية بالإضافة إلى معارف ومهارات أخرى في حل القضايا والنزاعات المالية.

المهارات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القانوني:

هنالك عدد من المهارات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القانوني تتمثل في
(Bhasin,2013a):

المعرفة المتعمقة بالقوائم المالية، والقدرة على تحليلها، الفهم الدقيق لعمليات الاحتيال بما فيها، الاختلاسات، وغسيل الاموال، والرشوة، والفساد، إجادة التعامل مع الحاسب، وأنظمة الشبكات، المعرفة بعلم النفس من اجل فهم الدوافع وراء السلوك الإجرامي، مهارات العلاقات الشخصية والتواصل مع الآخرين، المعرفة التامة بسياسات الشركة والقوانين التي تنظم هذه السياسات، القدرة على فهم نظام الرقابة الداخلية للشركة، ووضع نظام للرقابة يعمل على تقييم المخاطر، وتحقيق سياسات الإدارة، ومراقبة جودة البرنامج وإجراء التصحيحات اللازمة عليه.

ويرى (DiGabriele, 2010) أن هنالك تسع مهارات مهمة للمحاسب القضائي:

القدرة على كشف التناقضات المالية التي لا تتناسب مع موضوع القضية، القدرة على التفكير الانتقادي، القدرة على إيجاد حلول للمشاكل بأساليب مبتكرة، القدرة على التعامل بمرونة، القدرة على تحليل الأدلة، القدرة على التواصل الشفهي، القدرة على كتابة التقارير، المعرفة التامة باللوائح والقوانين، القدرة على التماسك والسيطرة على النفس في الحالات التي تتطلب ذلك.

وهذا يعني أن المحاسب القانوني يجب أن يكون ليسماهراً فقط في المحاسبة المالية، بل كذلك في أنظمة الرقابة الداخلية، والقانون، التحقيق، التعامل مع الآخرين (Bhasin, 2013b).

يقول (Mark,2013) أن المحاسب القضائي يجب أن يتميز بالمتابعة، الإبداع والحكمة، ومهارات الاتصال.

وهذا يعني أنه بالإضافة للمعرفة المحاسبية يجب على المحاسبة القضائية أن يكون ملماً بمعارف ومهارات أخرى حتى يقوم بوظيفته على أكمل وجه.

أهمية المحاسبة القضائية:

تأتي أهمية المحاسبة القضائية في كونها تقوم بالخدمات التالية (Digabriele,2008):

- التحري عن عمليات الاحتيال المالي، وكشفها، والحد منها.
 - تقديم الاستشارات للشركات فيما يتعلق بوضع خطط منح الاحتيال الماليين وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
 - تحديد قيمة الشركة في حالات إعادة الهيكلة (الاندماج، أو الاستحواذ).
 - دعم الدعاوى القانونية المتعلقة بالأمر المالية.
- وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية، بجانب دعم الثقة في القوائم المالية، منها (سامي، ٢٠٠٢م):
- انتشار الفساد والغش.
 - ازدياد فجوة التوقعات.
 - عدم قدرة المراجع على اكتشاف الغش.
 - الحاجة إلى أشخاص يقومون بتوفير المعلومات المالية للأغراض القانونية.

أساليب المحاسبة القضائية:

تتمثل أساليب المحاسبة القضائية في (السيسي، ٢٠٠٦م):

- ١- المراجعة التفاعلية وتهدف إلى القيام بالتحريات اللازمة لتحديد الغش والأشخاص المسؤولين عنه وجمع الأدلة للقيام بالدعاوى القانونية.

٢- المراجعة اللاحقة وتهدف إلى:

٣- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

٤- التأكد من الالتزام باللوائح والقوانين والتشريعات.

٥- تحديد المخاطر الناتجة عن الغش.

٦- إجراء التحريات اللازمة حيال الشكاوى المقدمة.

ثانياً: القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات يتم توصيلها للمستفيدين خارج المنشأة ويتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل وتبدو أهم القوائم المالية في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية (تركي ١٩٩٥م).

قائمة الدخل: هي تقرير بنتيجة العمليات التي قامت بها المنشأة خلال فترة معينة (تركي ١٩٩٥م). وتستند قائمة الدخل على مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وتكون النتيجة ربح أو خسارة (الوابل ٢٠٠١م). وهذا يعني أن عناصر قائمة الدخل تتمثل في الإيرادات والمصروفات التي حدثت أثناء الفترة المالية، والهدف من قائمة الدخل هو (الفداغ، ٢٠٠٢م):

- التنبؤ بدخل المنشأة.

- المساعدة في إمكانية استلام المنشأة لمبالغ نقدية.

- التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

قائمة المركز المالي: هي قائمة توضح الوضع المالي في تاريخ معين لتحسن معرفة مستخدميها بالوضع المالي للمنشأة (Kieso, et al., 1998). وتتكون قائمة المركز المالي من العناصر التالي (الوابل ٢٠٠١م):

- الأصول وتشمل:

- الأصول المتداولة.

- الأصول الثابتة.

- الأصول غير الملموسة.

- الخصوم وتشمل:

- الخصوم قصيرة الأجل.

- الخصوم طويلة الأجل.

- حقوق الملكية.

ويتمثل الهدف من قائمة المركز المالي في درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة، ودرجة التركيب الرأسمالي، ومدى الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل (تركي ١٩٩٥م).

قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة تعد لتوفير معلومات عن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة معينة (تركي ١٩٩٥م). وتهدف هذه القائمة إلى كيفية استخدام المنشأة للنقدية وتحتوي على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية (Kieso, et, al., 1998 46-70):

قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي قائمة تعد لتحديد العلاقة بين الأرباح المحتجزة وحقوق الملكية (Kieso, et, al., 1998 46-70). وتحتوي على التغير في رأس المال المدفوع، والتغير في الأرباح المحتجزة، التغير في رأس المال المحتسب..

المستفيدون من القوائم المالية: يتم استخدام المعلومات المالية بواسطة العديد من الأطراف ذات الأهداف المختلفة والاهتمامات المتباينة، ويمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية في المجموعات التالية (الوابل ٢٠٠١م) :

المستخدم الداخلي: تشمل هذه المجموعة جميع المستويات الإدارية داخل المنشأة.
المستخدم الخارجي: تشمل هذه المجموع جميع الأطراف، بخلاف إدارة المنشأة، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى الأطراف التالية:

- أصحاب المنشأة (الملاك).

- المستثمرون المحتملون.

- المقرضون.

- الموردون والعملاء.

- الاجهزة الحكومية.

- الرأي العام.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

أسلوب البحث: اعتمد الباحث على أسلوب الاستبيان، حيث قام بصياغة أسئلة الاستبيان في ضوء فروض وأهداف البحث.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع البحث من الأكاديميين بأقسام المحاسبة في الجامعات، حيث تم توزيع عدد (٩٠) استبانة على عينة بسيطة من مجتمع البحث بشكل عشوائي على نموذج (جوجل الإلكتروني)، وقد استجاب على الاستبانة (٤٧) فرداً بنسبة بلغت (٥٢,٢%)، وهي نسبة مناسبة لإجراء البحث.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المراجع والدراسات السابقة ذات الصلة لإعداد الإطار النظري للبحث.

المصادر الأولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي تكونت من ثلاثة أقسام، القسم الأول عبارة عن خطاب وجه للمستجيبين يوضح عنوان وهدف البحث والتعريف بموضوع البحث. القسم الثاني يحتوي على المعلومات الديمغرافية لعينة البحث والمتمثلة في العمر، المستوى التعليمي، والخبرة العملية. القسم الثالث يحتوي على (١٦) فقرة تمثل فروض البحث، وقد صُممت وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وذلك على النحو التالي:

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
درجة	درجتان	ثلاث درجات	أربع درجات	خمس درجات

ثبات أداة البحث:

تم إجراء اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقراتها، والاتساق الداخلي بين ردود المستجيبين. ويتضح من الجدول رقم (١) أن قيمة ألفا تبلغ (٠,٩٤٩) وتعتبر نسبة جيدة حيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً وقيمتها (٦٠%).

جدول رقم (١)

الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة

المحاور	الفقرات	قيمة ألف كرونباخ
دور المحاسبة في تعزيز الإفصاح والشفافية.	٦	٠,٩١٩
دور المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي	٧	٠,٩٠٩
دور المحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية.	٣	٠,٨٢٩
المجموع	١٦	٠,٩٤٩

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض: استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفروض، وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS):

١- الوسط الحسابي. ٢- الانحراف المعياري. ٣- اختبار T-Test.

تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة البحث: تناول البحث عدد من الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والتي يوضحها الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

المتغير	البدائل	التكرار	النسبة
العمر	٣٠ سنة فأقل	٧	١٥%
	أكثر من ٣٠ سنة	٤٠	٨٥%
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٩	١٧,٤%
	ماجستير	١٦	٣٤,٨%
	دكتوراه	٢٢	٤٧,٨%
	أخرى	-	-
الخبرة العملية	٥ سنة فأقل	١١	٢٣,٤%
	٦-١٠ سنة	١٥	٣١,٩%
	أكثر من ١٠ سنوات	٢١	٤٤,٧%

يبين الجدول (٢) أن (١٥%) من العينة أعمارهم ٣٠ سنة فأقل و (٨٥%) أعمارهم أكثر من ٣٠ سنة، وهذا يدل على أن لديهم النضج الكافي للإجابة على أسئلة الاستبانة. وفيما يخص المؤهل العلمي اتضح أن (١٧,٤%) من حملة البكالوريوس، و(٣٤,٨%) من حملة الماجستير، و(٤٧,٨%) من حملة الدكتوراه، وهذا يؤكد تمكنهم من المعرفة التامة بموضوع البحث. وفيما يتعلق بالخبرة فإن (٢٣,٤%) من ذوي الخبرة أقل خمس سنوات، و(٣١,٩%) من ذوي الخبرة بين ٦-١٠ سنوات، و(٤٤,٧%) من ذوي الخبرة أكثر من ١٠ سنوات وهي خبرة تمكنهم من التعرف على موضوع البحث بشكل كافٍ.

اختبار الفروض:

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول فقرات الفرض أو رفضها، وكذلك استخدام اختبار (One Sample T-test) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وفقاً لقاعدة قبول الفرض إذا كانت (T المحسوبة) أقل من (T الجدولية). وقد توصل الباحث إلى التالي:

اختبار الفرض الأول: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية.

اختبر الفرض الأول من خلال الفقرة (١) إلى (٦) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول رقم (٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرض الأول

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
١	تعزيز الإفصاح في التقارير المالية المنشورة.	3.9787	1.11295	٢	مرتفعة
٢	تعزيز مصداقية التقارير المالية المنشورة.	4.0426	1.06235	١	مرتفعة
٣	تحسين موثوقية وشفافية القوائم المالية.	3.9149	1.05973	٣	مرتفعة
٤	طمأنة مستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية.	3.9149	1.08005	٤	مرتفعة
٥	تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة.	3.7660	1.28896	٦	مرتفعة
٦	القدرة على كشف التناقضات المالية من خلال تطبيق الجوانب المحاسبية والقانونية.	3.9149	1.19473	٥	مرتفعة
-	تعزيز الإفصاح والشفافية.	3.9220	.09132	-	مرتفعة

يبين الجدول رقم (٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرض، ويظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لأثر المحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية، وقد بلغ الوسط الحسابي لفقرات الفرض (3.9220)، والانحراف المعياري (0.09132). وبما أن الوسط الحسابي العام أكبر من (٣) فهذا يعني أن تأثير المحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية مرتفع.

ويبين الجدول رقم (٤) أن قيمة T المحسوبة أعلى من قيمة T الجدولية، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (٤)

نتيجة اختبار T-Test للفرض الأول

المتغير	T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	النتيجة
تعزيز الإفصاح والشفافية.	6.624	1.96	0.000	رفض

الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي.

اختبر الفرض الثاني من خلال الفقرة (٧) إلى (١٣) من الاستبانة، الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٥)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرض الثاني

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
١	اتخاذ إجراءات استباقية لكشف الغش والاحتيال المالي.	3.8511	.95505	٥	مرتفعة
٢	توثيق أعمال الغش والاحتيال المالي.	3.7234	1.13640	٧	مرتفعة
٣	الكشف عن الأشخاص المسؤولين عن أعمال الغش والاحتيال المالي.	3.9787	1.09325	٤	مرتفعة
٤	اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد الأشخاص المسؤولين عن أعمال الغش والاحتيال المالي.	4.0426	1.10252	٢	مرتفعة
٥	متابعة الإجراءات القانونية اللازمة ضد الأشخاص المسؤولين عن أعمال الغش والاحتيال المالي.	3.8511	1.08305	٦	مرتفعة
٦	المساعدة في وجود بيئة مناسبة لمكافحة الغش والاحتيال المالي.	4.0851	1.03902	١	مرتفعة
٧	تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات مكافحة الغش والاحتيال المالي؟	4.0213	.98884	٣	مرتفعة
-	الحد من الغش والاحتيال المالي.	3.9362	.13058	-	مرتفعة

يبين الجدول رقم (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرض، ويظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لأثر المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي، وقد بلغ الوسط الحسابي لفقرات الفرض (3.9362)، والانحراف المعياري (.13058). وبما أن الوسط الحسابي العام أكبر من (٣) فهذا يعني أن تأثير المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي مرتفع.

ويبين الجدول رقم (٦) أن قيمة T المحسوبة أعلى من قيمة T الجدولية، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض

البديل الذي ينص على: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي.

جدول رقم (٦)

نتيجة اختبار T-Test للفرض الثاني

المتغير	T المحسوبة	T الجدولية	T المعوية	النتيجة
الحد من الغش والاحتيال المالي	7.539	1.96	0.000	رفض

اختبار الفرض الثالث: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية.

اختبر الفرض الثالث من خلال الفقرة (١٤) إلى (١٧) من الاستبانة، الجدول رقم (٧) يبين نتائج اختبار الفرض الثالث:

جدول رقم (٧)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرض الثالث

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
١	تحديد أدوات إدارة مخاطر نظم الرقابة الداخلية.	3.8298	1.20360	٣	مرتفعة
٢	تعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية.	4.0638	1.07145	١	مرتفعة
٣	تعزيز مبدأ المساءلة والرقابة على أعمال المنشأة.	4.0213	1.07318	٢	مرتفعة
-	تدعيم نظام الرقابة الداخلية	3.9716	.07580	-	مرتفعة

يبين الجدول رقم (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرض، ويظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى

المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لأثر المحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية، وقد بلغ الوسط الحسابي لفقرات الفرض (3.9716)، وانحراف المعياري (0.07580). وبما أن الوسط الحسابي العام أكبر من (٣) فهذا يعني أن تأثير المحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية مرتفع.

ويبين الجدول رقم (6.019) أن قيمة T المحسوبة أعلى من قيمة T الجدولية، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم (٨)

نتيجة اختبار T-Test للفرض الثالث

النتيجة	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة	المتغير
رفض	0.000	1.96	6.902	تدعيم نظام الرقابة الداخلية

المحور الثالث

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصل الباحث مما سبق إلى النتائج التالية:

- 1- هنالك دور للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة وتعزيز مصداقيتها، وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة مما يؤدي إلى طمأنة مستخدميها.
- 2- هنالك دور للمحاسبة القضائية في الحد من عمليات الغش والاحتيال المالي لما لها من أساليب وإجراءات تؤدي إلى ذلك.

٣- هنالك دور للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية؛ وذلك من خلال تعزيز فعاليتها، وتحديد أدوات إدارة المخاطر نظم الرقابة الداخلية، وتعزيز مبدأ المساءلة والرقابة.

٤- يوجد اهتمام متزايد بمهنة المحاسبة القضائية في العالم.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

- ١- زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لدورها المهم في تعزيز الثقة في القوائم المالية.
- ٢- قيام الجهات التعليمية المسؤولة عن التعليم بإدخال مقررات تتعلق بالمحاسبة القضائية في مناهج الجامعات والمعاهد العليا.
- ٣- إجراء المزيد من البحوث في مجال المحاسبة القضائية.
- ٤- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل لزيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية.
- ٥- إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية.

ثالثاً: المراجع:

المراجع العربية:

- ١- أحمد، خالد محمد علي، (٢٠١٣م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، بحث مقدم المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري.
- ٢- الجليلي، مقداد أحمد، (٢٠١٢م)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، م٣٤، ١٠٧. ص ص ٩-٢١.
- ٣- الجليلي، مقداد أحمد، (٢٠١٢م)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال- دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٣٥، ع٩٣. ص ص ٨١-٩٥.
- ٤- الوابل، وابل بن علي، (٢٠٠١م)، أسس المحاسبة- الجزء الأول، ط٣، دار وابل، الرياض، ص ص ٩٤-١٠١.
- ٥- السيسي، نجوى (٢٠٠٦م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية- دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص ٣٣-٨٤.
- ٦- السعد، صالح عبد الرحمن، المحاسبة، (٢٠١٣م)، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م٢٧، ع١٤، ص ص: ٣-٩٤.
- ٧- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، (٢٠١٦)، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م١٢، ٢١، ص ص ١-٢٩.

- ٨- الفداغ، فداغ، (٢٠٠٢م)، المحاسبة المتوسطة- النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الكتاب الأول، ط٢، الوراق، الأردن.
- ٩- الخالدي، صلاح هادي محمد، والجبوري، نضيف جاسم، (٢٠١٣م)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة بغداد، م١٩، ع٧٠، ص ٤٥٨-٤٧٣.
- ١٠- برغل، لينا مصطفى، (٢٠١٥م)، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشارقة الأوسط، ص ١-١١٦.
- ١١- زعارير، ياسر، وآخرين، (٢٠١٦)، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية- دراسة ميدانية من وجهة نظر مدقي الحاسبات الأردنيين، المجلة الدولية الإسلامية للبحوث المتقدمة، م٦، ع٣، ص ١-٣٢.
- ١٢- حسن، عادل محمد، وعبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، (٢٠١٥م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة، أماراباك، م٦، ع١٨، ص ١٢٣-١٣٦.
- ١٣- مسعود، أحمد السنوسي بشير، (٢٠١٥م)، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، دراسة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية- فرع مصراتة، ص ١-١٧٨.
- ١٤- سامي، مجدي محمد (٢٠٠٢م)، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي- دراسة ميدانية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، م٢٤، ع١، ص ١٣٣-١٧١.

١٥- قنديل، (٢٠١٤م)، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا، ص ص ١-١٥١.

١٦- قمبر، جميلة سعيد، (٢٠١٥م)، حاجة مراجعي الحسابات في البيئة اللببية إلى مهارات المحاسبة الجنائية: دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة، أماراباك، م٦، ع١٨، ص ص ٤٣-٦٠.

١٧- قمبر، جميلة سعيد، (٢٠١٤م)، قياس مدى إدراك المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات اللببية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، م١، ع١٦، ص ص ٢١٣-٢٤٢.

١٨- شعبان، إنعام عثمان، (٢٠١٥م)، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية- من وجهة نظر مدقي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص ص ١-١٣٥.

١٩- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (١٩٩٥م)، تحليل التقارير المالية، ط٢، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص ٣-٢٠.

المراجع الأجنبية:

20- Bhasin, M, L., (2013), "**Corporate Governance and Forensic Accountant: an Exploratory Study**", Journal of Accounting – Business & Management vol. 20 No. 2, pp. 55-83.

21- Bhasin, M, L., (2013), "**Corporate Governance and Forensic Accountant role: Global Regulatory Action Scenario**", International Journal of Accounting Research, Vol. 1, No. 1, pp. 1-19.

22- Bhasin, M., (2013), "**Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country**", International Journal of Contemporary Business Studies, Vol. 4, No. 2, pp. 54-86.

23- DiGabriele, J, A., (2010), "**An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accountants**", available at

http://myweb.ncku.edu.tw/~r16001205/w2.2_Digabriele.FA_skill.JBE.2007.pdf.

- 24- Digabriele, J, A., (2008) "**Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report**", The Forensic Examiner, Vol. 17, No. 2, pp1-88. Enofe, et al., (2013), "**Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection**", European Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 26, pp. 61-73.
- 25- Ezejiofor, et al., (2016), "**Impact of Forensic Accounting on combating Fraud in Nigerian Banking Industry**", Journal of Academic Research in Management and Business, 1 (1), pp. 1-19.
- 26- Gray, D., (2008), "**Forensic Accounting and Auditing: Compared and Contrasted to traditional accounting and auditing**", American Journal of business education, Vol. 1, No. 2, pp. 115-126.
- 27- Hao, X., (2010), "**Analysis of the Necessity to Develop the Forensic Accounting in China**", International Journal of Business and Management", Vol. 5, No. 5, pp. 185-187.
- 28- Houck, et al., (2006), "**Forensic Accounting as an Investigative Tool**", The CPA Journal, 76(8), pp. 68-70.
- 29- Kieso, et al., (1998), **Financial Accounting- Tools for Business Decision Making**, John Wiley & Sons, Inc, USA, pp. 64-70.
- 30- Koh, et al, (2009), "**Forensic Accounting: Public Acceptance towards Occurrence of Fraud Detection**", International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 11, pp. 145-149.
- 31- Kskin, D, A., and Ozturk, S, G., (2013), "**Determining of Employee Frauds in Forensic Accounting: A Research on Forensic Cases in the City of Kars in Turkey**", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 9, No. 6, pp. 729-738.
- 32- Mark, S, W., (2013), "**The Role of Forensic Accountants in Litigation Cases**", The CPA Journal, pp. 58-61.
- 33- Modugum, k, p, & Anyadubam, J, o., (2013), "**Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach**", International Journal of Business and Social Science Vol. 4, No. 7, pp. 281-289.
- 34- Muehlmann, et al, (2012), "**The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions**", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 4, Issue 2, pp. 1-34.

- 35- Okoye, E, I., and Akamobi, N, L., (2009), "**The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support**", The Nigerian Academic Forum , Vol. 17, No. 1, pp. 39-44.
- 36- Okoye, E, I., and Gbegi, D, O., (2013), "**Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector- A Study of elected Ministries in Kogi State**", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 3, No. 3, pp. 1-19.
- 37- Owojori, A, A., and Asaolu, T, O., (2009), "**The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World**", European Journal of Scientific Research, Vol. 29, No 2, pp. 183-187.
- 38- Rezaee, Z., et al., (2004). "**Forensic accounting education: A survey of academicians and practitioners**", available at http://myweb.ncku.edu.tw/~r16001205/w2.1_Education.AAE.2011.pdf.
- 39- Wadhwa, L., and Pal, V., (2012), "**Forensic Accounting And Fraud Examination In India**", International Journal of Applied Engineering Research, Vol. 7, No. 11, pp. 1-4.